

فرضه مفقودا فلا ياتي باسنن قال بعض مشايخنا ومنهم الكرخي لا فان اسنن
انما است اذا ادق البعض بلحاظ امانه وانه فلا وقال الحسن بن زياد
فانتهى على عتق فاراد اليه قسمة مسجد يتهربها بالكتبة لكن
الراجح اليه بالسنن فان النبي صوم واظب عليها وان فاتت على من كان
اذا ضاق الوقت ترك السنة ويؤدى العوض جزرا عن التجويت
اقدمى اماما ركنه فوقف حقه رفع راسه لم يدرك ركعتيه خلا فالرخص
من ركنه فلو طهرها منه فيصح خلا فالرخص انما ياتي به قبل الاما غير هذه
وكذا ما به عليه قلنا وجرت المشاورة في جواز واحد
فرض الترتيب بانه الوضوء الحنة والوتر فائشا طها وبعضها ان اذا كان العلى
فائشا لا بد من رعاية الترتيب بين الفرضين كما سماه بينهما وبين الوتر
وكذا اذا كان البعض فائشا والبعض وقتا لا بد من رعاية الترتيب تقطع
العائنة قبل اداء الوقتية فلم يجز ذكره لم يوتر هذا تفريع قوله والوتر
ومدار الجرحية خلا فالهما بنا على وجوب الوتر عند بعيد العشا والسنن
لا الوتر من على انه صلى العشا بلا وضوء والاخرين يرون تركه لا يصح
العشا بلا وضوء والسنن والوتر بوضوء بعيد العشا والسنن لا يتم
اداء السنن بدون الفرض مع انها اديت بالوضوء لانها متبع الفرض واما
الوتر فمصلحة مستقلة عنه فيصح اداها لانه الترتيب بانه كان فرضا
ويبين العشا والسنن الا ان الوتر بغير ان صلى العشا بالوضوء فكانت تسمى
ان العشا في ذمته سقط الترتيب وعند من يقض الوتر ايضا لانه
عند من اذ ضاق الوقت الاستسنا وهو يقول فرض الترتيب والوتر
انه اذا ضاق الوقت عن القضاء والاداء فان كان الهام في حياض

عاشرة
فيه

فيه بعض الغوايب مع الوقتية فانه يعلق ما يسد الوقت مع الوقتية كما اذا
فانت العشا والوتر ولم يبق من وقت العشا الا ان يسبح ركعتين
يقض الوتر ويؤدى الفجر عند ابرار وان فانت الظهر والعصر لم يبق من وقت
وقت المغرب الا ما يصح فيه سبع ركعتين بعد الظهر والغروب او شئ من وقتها
سبت حديثه كانت او قديمة فملا السبوت وما دونها حديثه وما في غيرها
قد عرفت في فوايد جامع الصغير لانه قالت بعد المدة اذ لا يفيض وقتي
من ترك صلوة ستمه فندم واخذ يعادى الوقتات ثم ترك وضوءا بعد الفجر
وقدمت كانت او قديمة فانه اذا اخذ يعادى الوقتات صادت فوايد
الشهر قديمة وهو سقط الترتيب فادترك فرضا في يومه ادا وقضى
بعد ادا وقضى صلوة للشهر الا فرضا او فرضين هذا تفريع قول قلت بعد الاشارة
اولا فانه لما قضى صلوة الشهر الا فرضا او فرضين قلت الغوايب بعد الاشارة و
لا يجوز الترتيب الا اذا كان يقضى الحلق وعند بعض المشايخ ان قلت بعد الاشارة
يقود الترتيب واختار الامام الشافعي الا قال صاحب المياد وعلمه المشهور
صلى الله عليه وسلم فائنة فندم موقفا في ذلك كما صح الحلق وان قضى الغائبة
فقط فرضية لانه لا يصلحها رجل فائنة صلوة فادى مع ذكرها تحت بعد ادا
بعضه بوجوب الترتيب لكن عند من يوجب وجوبه في غير وقتها
وهو القيسر وعند من فساده موقفا ان يرد سادس الحلق وان قضى
الغائبة فتمسك ادا بطلان وصف فترتيبها فانه لا يلزم من بطلان الغائبة
بطلان اصل الصلوة عند من هو ابو يوسف خلا فالحق وانما قال ابو حنيفة
بالفساد الموقوف لانها ان فسدها واحد منها لوجوب رعاية الترتيب
فسادها غير موقوف فحين ادى السلاس تبيان ان رعاية الترتيب كانت